تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي في تحديث المجتمع العراقي

(٢٠٠٥ – ٢٠٢٣)

د.حنان فاهم ميري الصالحي

كلية الآداب – جامعة القادسية

iq.edu .@qu .Miri .Hanan

الخلاصة :

يحتل النظام الاقليمي الخليجي مركزا متميزا ضمن قائمة القوى المتنافسة في تفاعلات النظام الاقليمي العربي باعتبارها تمتلك القوة والقدرة بسبب الثروة النفطية الخليجية وتحولات موازين القوى التي شهدها النظام الاقليمي العربي لاسيما العراق ابتدأ من حرب الخليج وبروز الحاجة الماسة لتكوين تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت ، والتهديد الكبير للسلم الاهلي سواء كان بتأثير العامل السياسي او العسكري في المجتمع والذي ينبثق من شكل النظام السياسي والنخبة القائمة ، فمنذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٢٣ حصلت تغيرات كبيرة في النظام السياسي العراقي ، بالاعتماد على النظام الديمقراطي المبني على الانتخابات والتعددية الحزبية وانعكست هذه التغييرات على الوضع العام في العراق ، ولعب النظام الاقليمي الخليجي دورا اساسيا في النظام السياسي وأثر بقوة على مسار الحياة الاجتماعية والسياسية في اثناء التغييرات سواء كانت سلبا ام ايجابا .

الكلمات المفتاحية : (الاقليم ، اصلاحات ، المجتمع ، تحديث ، الخليج)

Interactions of the Gulf regional system in modernizing Iraqi society (2005 – 2023)

Dr. Hanan Fahim Mary Al-Salhi
College of Arts - Al-Qadisiyah University
Hanan .Miri .edu .iq . @qu

Abstract:

The Gulf regional system occupies a distinguished position within the list of competing powers in the interactions of the Arab regional system, as it possesses strength and capacity due to the Gulf oil wealth and the shifts in the balance of power that the Arab regional system witnessed, especially Iraq, starting with the Gulf War and the emergence of the urgent need to form an international coalition to remove the Iraqi forces from Kuwait, and the threat The great change in civil peace, whether through the influence of the political or military factor in society, which emerges from the form of the political system and the existing elite. From 2005 until 2023, major changes occurred in the Iraqi political system, relying on the democratic system based on elections and party pluralism, and these changes were reflected in the general situation in In Iraq, the media played an essential role in the political system and strongly influenced the course of social and political life during changes, whether negative or positive.

Keywords: (The region, reforms, society, modernization, the Gulf**).**

المقدمة :

اكتسب العراق عبر تاريخه السياسي اهمية بالغة ليس للأهمية الجغرافية فحسب ، بل في عراقة دوره التاريخي واسهامه بشكل فاعل في تغير مجريات الاحداث السياسية والتحولات المهمة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، فقد تميزت تلك الاحداث بعدم الاستقرار السياسي والتوتر الدائم بدءا بكبت الحريات وجو القمع ، في الوقت نفسه يعبر الواقع السياسي والاجتماعي العربي عن احد اصعب المراحل الانتقالية في تاريخ المنطقة .

أذ تتسابق النظم العربية لا سيما مجلس جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي من اجل الحفاظ على الاستقرار والقضاء على التوتر والانقسام خصوصا ما حدث مع العراق والاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ ، وموجات التغيير والذي شكل تأثيرا في مسار الحركة السياسية والرأي العام العراقي ، خصوصا ان ابرز ملامح المرحلة الراهنة الاحتقان الاجتماعي والطائفي وما تركته التحولات السياسية الاخيرة من تحديات ، الامر الذي يضفي دافعا اخر لدراسة .

قسم البحث الى ثلاث مباحث واعقبها خاتمة ، وقد اوجز المبحث الاول ابرز ملامح اوضاع العراق والتطورات السياسية خلال النصف الاول من القرن العشرين ، وعالج كذلك تطور النشاط السياسي والتحولات على المستوى الداخلي والخارجي . واستقر المبحث الثاني على مفهوم النظام الاقليمي وعناصره ، والاحداث والمتغيرات التي انعكست على عراق ما بعد ٢٠٠٣ والاحداث والمتغيرات التي انعكست بصورة او بأخرى ، وكشف هذا المبحث ايضا العوامل المؤثرة في تفاعل النظام الاقليمي الخليجي العربي أبان هذه المرحلة والتعرض للموقف العربي والمساعدة الاقليمية العربية ، اضافة الى تسليط الضوء على طبيعة استجابة المجتمع العراقي للموقف العربي . بينما خصص المبحث الثالث والاخير موقف النظام الاقليمي الخليجي من العراق و ابرز التطورات السياسية سواء على الساحة العربية او داخل العراق فضلا عن ذكر الجوانب الاجتماعية وتفاعل النظام الاقليمي الخليجي. تضمنت الخاتمة اهم ما توصلت اليه الباحثة من استنتاجات .

اعتمدت الباحثة على مجموعة من الوثائق العربية المنشورة والمصادر ، فضلا عن عدد من الدوريات والمجلات كمصدر اساسي من المعلومات المستقاة من حوارات شخصية صيغة بأسلوب علمي رصين

المبحث الاول

قراءة في أوضاع العراق الاقليمية اواخر القرن التاسع عشر

تعد منطقة الخليج العربي إ حدى المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم ، اذ شهدت تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية عبر تاريخها الحديث والمعاصر بفعل موقعها واهميتها التجارية ، بوصفها تمثل استراتيجيا للدول الأوربية .مركز ا احتلت التوجهات العثمانية نحو الخليج العربي حي از في تنافس القوى الإقليمية والدولية في محاولاتها للسيطرة على المنطقة، وان اهتمام الدولة العثمانية يعود الى القرن السادس عشر عندما ارسلت حملات بحرية للتصدي للغزو البرتغالي الذي سيطر على المنطقة مستثمرة الرابطة الإسلامية التي تجمع بين سكان الخليج العربي والعثمانيين في مواجهة التوسع الأوربي ، فاضل عن الاستفادة من حالة الغضب والاستياء التي عمت سكانه جراء سياسة القتل والتدمير والحروب المستمر ة التي مارسها البرتغاليين ضدهم. إلا أن النفوذ العثماني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر سرعان ما اصابه الضعف في الخليج العربي، الاسباب تتعلق بأوضاع الدولة الداخلية وحروبها في اوربا , وانحسر واصبح اسميا فضلا عن قيام حركات معارضة في اغلب والياتها مما جعلها بعيدة الاهتمام بأمارات الخليج العربي مما سهل التد خل الأوربي [١] .

ولم يختلف الوضع في العراق فعلى الرغم من الفترة الطويلة التي خضع فيها العراق للحكم العثماني الا ان الأوضاع العامة فيه لم تستقر وتدهورت الحالة المعيشية لسكانه في معظم سنوات تلك الفترة. ففي الوقت الذي اهتمت فيه الحكومة العثمانية بشكل أساس بتحصيل الضرائب والأموال من الولايات الخاضعة لها وتسخير سكان تلك الولايات لخدمة مصالحها نلاحظ ان العراق قد تعرض إلى هجمات خارجية للسيطرة عليه. ولعل أبرزها ما تعرض له من هجمات على يد نادر شاه الافشاري في الفترة الواقعة ما بين(١٧٣٣-١٧٤٧)، إضافة إلى تعرضه إلى هجمات الوهابيين في عام ١٨٠٢ و ١٨٠٦ الذين قاموا بتدمير ونهب بعض المدن العراقية. وقد تركت تلك الأحداث أثارها الوخيمة على الأوضاع العامة في البلاد [٢] .وقد عانى العراق الكثير من التدهور في معظم سنوات الحكم العثماني وكان الاهمال بالزراعه وانتشار الامراض المعدية كالكوليرا والذي انتشر بالعهد الوالي المملوكي داود باشا في ببغداد عام ١٨٢٠ ، وانتشار الطاعون في بغداد اوائل عام ١٨٣١ [٣] .

إلا أن النفوذ العثماني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر سرعان ما اصابه الضعف في الخليج العربي، الاسباب تتعلق بأوضاع الدولة الداخلية وحروبها في اوربا , وانحسر واصبح اسميا فضلا عن قيام حركات معارضة في اغلب ولاياتها مما جعلها بعيدة الاهتمام بأمارات الخليج العربي مما سهل التد خل الأوربي ، و نجحت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر بالسيطرة على المنطقة مستفيدة من الخلافات بين حكامها ، اذ اتخذت اجراءات من اهمها ، هي عقد معاهدات مع امارات الخليج[٤].

اهتمت بريطانيا في منطقة الخليج العربي اهتماماً كبيراً تدفعها الى ذلك عدة عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية لذلك عملت بريطانيا على التخلص من منافسيها في تلك المنطقة فتصدت للنفوذ البرتغالي والهولندي ،كما انها تصدت للنشاط لمنطقة وتمكنت من تحديد نفوذهم خصوصاً العثماني والروسي والألماني المتزايد في ا بعد اكتشاف النفط حيث ضاعفت جهودها للمحافظة على مركزها ومواجهة اي تغلغل كما عملت على دعم سيطرتها على سكان المنطقة من خلال ربط شيوخ المنطقة بسلسلة من المعاهدات [٥] . في الوقت نفسه شهد الاقتصاد العراقي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حدوث تقدم كبير، نسبيا، في قطاع التجارة ولا سيما في الولايات العراقية الرئيسة (بغداد، والبصرة، والموصل) وذلك لأسباب عدة منها ارتباط العراق بالأسواق الرأسمالية العالمية وظهور بعض الولاة المصلحين في العراق الذين حرصوا على تطوير وتنمية الاقتصاد، إضافة إلى زيادة الإنتاج الناجمة عن التوسع في الزراعة اثر الطلب المتزايد من الخارج على بعض المنتجات العراقية. وكانت تجارة الصادرات من الولايات العراقية الثلاث الرئيسة قبل دخول البواخر إلى دجلة والفرات وميناء البصرة ونشوء التجارة العراقية–الأوربية في أواسط القرن التاسع عشر، تتألف في الغالب من تجارة الترانسيت، فقد كانت معظم البضائع تأتي من الهند وإيران وشبه الجزيرة العربية وتصدر عن طريق العراق باتجاه بلاد الشام واسطنبول[٦] .

ولضمان مصالحها في المنطقة كانت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر قد حققت لها في العراق العثماني وجودا سياسيا وعسكريا واقتصاديا قويا لا تنافسه اي دولة اخرى ، حتى ان مكانة المانيا الطامعة في العراق وذات التأثير القوي على الدولة العثمانية كانت تسعى جاهدة ان تضعف التفوق البريطاني على العراق وبصفة خاصة في منطقة شط العرب حتى الكويت ، التي كانت تسعى كل من الدولة العثمانية والمانية الى اتخاذها نهاية خط برلين – بغداد الذي نجحت بريطانيا في الحيلولة دون وصوله الى منفذه

الطبيعي عند الكويت بوصفها تحت الحماية البريطانية [٧] . كما نلاحظ في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى ان معظم تجارة العراق مع بلدان الشرق الأوسط كانت من المنتجات المحلية باستثناء البضائع التي كانت تصل إلى البصرة عن طريق الخليج العربي وتنقل عبر أراضيه باتجاه موانئ البحر الأحمر [٨] . ولم يكن هناك دولة مركزية بالخليج العربي لتحقق الاندماج والتكامل بين المؤسسات والقوى الاجتماعية ، الا ان هذه المؤسسات والقوى كانت تترابط بالعلاقات والنشاطات المتصلة الاقتصاد ، وما ان وضعت الحرب العالمية اوزارها حتى اتضحت معالم النظام السياسي الجديد من خلال تحديد حدود ثابته وتثبيت الحكم بيد الاسر الحاكمة [٩] . وارتكزت السياسة الاستعمارية على استثمار الرأسمال الغربي والذي شهدته المنطقه في التنقيب عن النفط ، وتحت تأثير التيار القومي قامت الحركات الاصلاحية في الخليج والجزيرة العربية ، ففي الكويت عام ١٩٢١ طالب بعض الاعيان بالمشاركة بحكم البلد واعتماد مبدأ الشورى ، اما في البحرين قامت الحركة الاصلاحية في عام ١٩٢١ و١٩٣٢ في تطوير اجراءات انتخابات المجلس البلدي [١٠] . وبرز التيار القومي بشكل سياسي وتنظيمي في عام ١٩٣٦ من خلال الكفاح من اجل الاستقلال والوحدة العربية ، وبرزت الكويت بتقديم مطالب واضحة متمثلة بضرورة فتح البلدان للعرب وبالتعاون مع العراق والذي كان ذات التوجه القومي بعهد الملك غازي [١١] . ومع بدء النفوذ الانكليزي بالانحسار بدأت معه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بمحاولة بسط نفوذهما من خلال إيجاد حلفاء لهما في المنطقة ، إذ سعت مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر للعب دور القيادة وبسط نفوذها على النظام الإقليمي العربي خاصة بعد عزلة العراق عربيا نتيجة تنامي علاقاته مع الغرب وذلك بعد دخوله في ميثاق التعاون المشترك الذي عرف ب " حلف بغداد" عام ١٩٥٥ *(أنشأت الولايات المتحدة حلف بغداد وهو حلف دفاعي موالي للغرب للحيلولة دون قيام الاتحاد السوفيتي بالتغلغل إلى منطقة الشرق الأوسط، وضم كلا من بريطانيا ، تركيا ، إيران، باكستان). ولقد شهدت هذه المرحلة الإطاحة بالحكومات الموالية للغرب في والعراق(١٩٥٨)واليمن(١٩٦٢) سوريا (١٩٦٣)وليبيا (١٩٦٩)، وإسناد النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وقد برزت مصر كقائد إقليمي في هذه المرحلة وذلك باكتمال مقومات قوتها خاصة بعد نجاحها في بناء قوتها العسكرية معتمدة على المعسكر الشرقي بعد إبرامها صفقة السلاح التشيكية عام ١٩٥٥، علاوة على صمودها في حرب السويس عام ١٩٥٦ما منحها مقوم معنوي لقيادتها الإقليمية. وبروز الشخصية الكارزمية للرئيس جمال عبد الناصر وتبنيه الفكر القومي الداعي إلى الوحدة العربية

والمعادي لإسرائيل والغرب ، فضلا عن ثقل مصر من الناحية الديمغرافية ودورها الثقافي المتميز آنذاك . وقد ترتب على تسلم مصر زمام القيادة العربية انتصار الفكر القومي العربي المعادي للغرب في الشارع العربي وانتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي فيه . كما كرست المكانة القيادية لجمال عبد الناصر مبدأ القضية العربية المشتركة والعمل العربي المشترك وأضفت سمة عربية جديدة على أعمال جامعة الدول العربية وأوجدت عرف القرارات الجماعية في أطار اجتماعات القمم العربية ابتداءً من عام ١٩٦٤ (١٢) .

المبحث الثاني

مفهوم النظام الاقليمي وعناصره

مفهوم النظام الاقليمي وبالتحليل العلمي الذي يمكن ارجاع جذوره الى الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية ، حيث كان مفهوم الاقليمية احد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي لاسيما ان الجدل قائم حول ما سمي بالعالمية لمواجهة الاقليمية ، واي المنهجين سيتبع لتنظيم المجتمع الدولي ولحفظ الامن والسلام بين الدول ، في حين راى طرفا اخر ان اقامة تنظيمات اقليمية هو الطريف الافضل لتحقيق السلم والامن الدوليين لانها من أيسر اقامة تنظيمات اقليمية فهي اكثر فاعلية واكثر قدرة ومرونة من التنظيمات الدولية وانها خطوة نحو العالمية ، وان العامل الحيوي يعبر عن مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول (١٣) . ولكي نفهم النظام الإقليمي يجب أن نعرف أولا أن الإقليمية ليست من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت أنساق التحليل المستحدثة من قبل بعض كتاب العلاقات الدولية وغير مقترنة بنشوء عصبة الأمم ١٩١٩ وعهدها الذي أباح التنظيمات الإقليمية وسمح بتكوينها . فمفهوم الإقليمية يرجع إلى القرن الرابع عشر عندما تبنى مفكرون وقساوسة أوروبيون فكرة إنشاء مملكة مسيحية تضم دول أوروبا ، ثم تلتها محاولات شبيهة في القرن السابع عشر، وفي أواخر القرن التاسع عشر دعا المفكر الفرنسي برودون إلى إقامة اتحاد أوروبي استعدادا لدخول القرن العشرين باعتباره سيكون قرن التكتلات والاتحادات كما كان يتوقعه ، وفي العالم الإسلامي دعا عبد الرحمن الكواكبي إلى إنشاء رابطة أو جامعة إسلامية تجمع شعوب الأمة الإسلامية من خلال تنظيم دولي تنهض بتحقيق مقاصده ومبادئه هيئات وأجهزة ذكرها في مشروعه الذي صاغه في كتاب ام القرى ، بعد ان رأى عقد الجامعة الإسلامية أيلا الى الانفراط بانهيار الدولة العثمانية (١٤) . وقد اختلف المؤرخون بتعريف النظام الاقليمي وفي تحديد عناصره ، فهناك من يرى (انه شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين اجزاء ظاهرة ما ، بالاضافة الى العمليات التي تنشأ من

استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به) ، كما عرف (مجموعة من النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معروفه) ، وذهب البعض الى القول بأنه تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة ، والبعض الاخر قال في النظام الاقليمي بأنه يعتمد المبدأ الذي يحدد العلاقة بين اجزاء معينة اساسا لتحديد النظام الاقليمي [١٥] . ان النظام الاقليمي يعتمد على مجموعة من المعايير الأساسية ابرزها[١٦]:

١ – اقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الاقليمي والتي بدورها تشكل اساسا للتميز بين النظم الاقليمية ، فالدول المتقاربة جغرافيا اكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكى اتي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية وعسكرية واقتصادية .

٢ – اعتراف عالمي ان الاقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي.

٣ – وجود عناصر مشتركة ثقافية واقتصادية تحدد الشعور بالهوية الانتماء الاقليمي .

٤ – وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الاقليم ، يتحدد على ضوئها المصالح الاقليمية المشتركة واتجاهاتها على ان يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي .

العوامل المؤثرة في تفاعل النظام الاقليمي الخليجي في العراق

بعد تعريف مفهوم النظام الإقليمي وبيان شروطه نستطيع القول أن الوطن العربي يمثل نظاما إقليميا ، حيث يتألف من (٢٢) دولة تمثل منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج العربي ، ويربط بين أعضائه عنصر التواصل الجغرافي والتماثل في العناصر اللغوية والثقافية فضلا عن انه يستند إلى تجربة تاريخية مشتركة بين وحداته ، إذ سبق للوطن العربي أن حققت ذاتها من خلال دولة موحدة امتدت قرونا وتركت ذكريات شكلت أرثا ثقافيا غدا معه اسم الأمة العربية [١٧] . وقد ساهمت عوامل عديدة في تعرف ابناء الخليج على الانجازات الفكرية والثقافية للنهضة العربية الحديثة ، منها : دور الصحافة العربية ، والزيارات التي كان يقوم بها عدد من المفكرين الى المنطقة ، ثم الرحلات التي كان يقوم بها ابناء الخليج الى بعض مراكز النهضة العربية الحديثة ، سواء لاغراض التجارة [١٨] . او لطلب العلم ، فضلا عن ما عاشته المنطقة العربية بمرحلة سادت فكرة القومية العربية التي مثلت النواة التي تجمعت من حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة النظام الإقليمي العربي [١٩] . وان النظم الاقليمية شكلت من مجموعة دول

تسعى الى تحقيق وحدة اقليمية وفق مؤسسات قانونية وبظروف خاصة منها الظروف التكوينية والحضارية والاقتصادية والسياسية والعامل الجغرافي الذي يلعب دورا حيويا في بقاء التنظيم اكثر تماسكا [٢٠] . فضلا عن التنظيم الخارجي والذي ما مارسته الدول الكبرى التي هي خارج اطار النظام الاقليمي على وحدات اطار النظام ، والذي قد يأخذ أشكالا اقتصادية او عسكرية او ثقافية ويتم هذا التدخل من خلال اساليب مختلفة مثل المعونات الاقتصادية والقروض والمساعدات الفنية والاحلاف العسكرية العلنية والسرية ، والانشطة الثقافية ، وبالطبع حجم التغلغل الخارجي يوثر على النظام الاقليمي وعلى العلاقات بين الدول الاعضاء من حيث التماسك ونم الامكانات والسياسات [٢١] . وقد ارتبطت نشأت النظام الاقليمي بتطورات اكسبته خصائص مميزة ساهمت في إكسابه سمه مميزه ، واثرت في تفاعلاته وفي علاقاته بالنظام الدولي والنظم الاقليمية المجاورة ، وابرز التطورات الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وحداثة نشوء الدولة الوطنية ، وبروز اهمية الثروة النفطية ليزيد من عمق قضية الامن الاقليمي وحساسيته ، وليرفع من قدرات الدول على التوازن مع القوى الكبرى [٢٢] . وذلك للتفاعلات التي تحدث بين الدول العربية بشكل مكثف ومتعدد الأطراف في الحقول الدبلوماسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .ونتيجة لذلك فان التطورات التي تجري في بلد عربي يسري أثرها إلى العلاقات الداخلية والخارجية لسائر الدول الأخرى ، وقد شجع هذا على نمو هيئات اجتماعية وتحالفات عابرة لحدود دول المنظومة العربية كما ساعد على انتشار أحزاب وحركات سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين ، لذا نستطيع القول أن النظام الإقليمي العربي هو نتيجة لعلاقات بين دول يجمعها الجوار الجغرافي وترغب في مستوى أعلى من التعاون والتنسيق [٢٣]. ايضا وللجامعة العربية لها الدور المهم فهي الرمز القائد للنظام الاقليمي العربي وهي التي تحمل على عاتقها اعلاء شأن النظام على كل الاصعدة الاقليمية والدولية وهي رمز الوحدة من المحيط للخليج العربي [٢٤] العربية خصوصية تميزها عن باقي بلدان العالم وهذه الميزة ليست ما يلاحظ على النظام الاقليمي العربي عدة تناقضات جعلته في وضع غير متكافئ ، وابرز هذه التناقضات هي انكفاء النظام الاقليمي العربي داخل الحدود العربية والانشغال بالمشكلات الداخلية في كلل بلد ،وهما امران يؤثران سلبا على العمل القومي العربي المشترك ، فضلا عن اندلاع صراعات بين عدد من الدول العربية بسبب الحدود تم في بعض الحالات استخدام القوة العسكرية كالنزاع الحدودي ، ايضا ما مثله الخطر الصهيوني في اقامة الكيان الصهيوني داخل فلسطين وبمساندة القوى الغربية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، وقدد

عززت الانقسامات العربية عجز العرب على مقاومة الكيان الدخيل والفشل في حرب ١٩٦٧ واتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧١ ، ان النظام الاقليمي لا يحقق التعاون والانسجام بين اعضائه ، اذ لوحظ انخفاض مستوى التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ، ومن شان ذلك تعزيز التبعية مع الدول خارج الاقليم وهذا من شانه يجعل النظام الاقليمي عرضة لانهيار [٢٥]. على الرغم من هذا الا ان العراق جزء مهم من الوطن العربي بحكم تكوينه الجغرافي يمتلك مقومات القدرات الاقتصادية والسكانية ، بيد ان مجاورته للقوى الاقليمية الكبرى كتركيا وايران ومنافسته على الدور الريادي مع السعودية ومصر اثر سلبا على دوره الاقليمي خصوصا بعد دخوله معارك مع الدول المجاورة اثر على توظيف قدراته الداخلية لأداء الدور الاقليمي بشكل فعال [٢٦] .

المبحث الثالث

موقف النظام الاقليمي الخليجي من ابز القضايا الخارجية والداخلية بالشأن العراقي

دخلت منطقة النظام الاقليمي العربي في الفترة الحالية مرحلة من اشد المراحل خطورة على بنية النظام الاقليمي العربي ووحداته السياسية بأكملها، كما شهدت المنطقة العربية حراكا سياسيا غير مسبوق ، افرز هذا الحراك تغيرات سياسية متلاحقة ، وان كانت بدرجات متفاوتة ما بين ثورات اسقطت انظمة سياسية لعدة عقود زمنية وثورات لا تزال تعمل بكل ما اوتيت من قوة ضد النظام القائم في البلد ، ودول قامت بمبادرات اصلاحية في محاولة منها ان تسبق الحراك الثوري بإصلاحات سياسية واقتصادية ، ووضع اليات للحد من الفساد ، كم ادت الظروف السياسية الى تدخلات دولية والعراق من الدول الذي تعرض لصراع كشف عن مشهد النظام الاقليمي العربي الخليجي وتغير سياسته وهذا بدوره يؤدي الى تحول تاريخي عميق في بنية النظام العربي نتيجة التغيرات التي طرأت بالجانبين الخارجي والسياسي [٢٧] .ابرزها الصراع العربي والاسرائيلي والثورة الاسلامية ايران ١٩٧٩ وحرب الخليج الاولى بين العراق وايران عام ١٩٨٠ – ١٩٨٨ والتهديدات العسكرية والاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ثم حرب الخليج ١٩٩١ والاحتلال الامريكي ورافق ذلك مشكلات [٢٨] ، اسبابها خارجية اقليمية وهو ما اتبعته الدول المجاورة للأفشال التجربة الديمقراطية في العراق من خلال اتباعل اساليب عسكرية عبر دعم الجماعات المسلحة او من خلال بث افكار متطرفه [٢٩] ويمكن استعراضها كما يأتي :

الجانب الخارجي:

تشهد السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة مضطربة وغير مستقرة بسبب غياب الاستقرار السياسي في العراق والاحتلال الامريكي وما ترتب عليه ، والحرب ضد الارهاب والتطرف والفكر التكفيري في العراق بسبب الفوضى ، وترسيخ الديمقراطية وضعف التأهيل الشعبي للانتقال من الدكتاتورية نحو الحرية والديمقراطية بالإضافة الى المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية ، فهناك دول تعمل سرا على ترسيخ الفوضى وعدم الاستقرار بالعراق وبدوافع مختلفة سياسية واقتصادية وطائفية وتاريخية ، وعلى الرغم من ذلك يشكل عام ٢٠٠٣ عام عدم وضوح الرؤية مع تأزم المحيط الاقليمي العربي واضطراباته وسياسة المحاور الدولية [٣٠] :

١ – ايران

بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣ اختلت مكانة العراق الاقليمية فتنامى تأثير الدور الايراني وغاب الدور العربي ، فضلا عن ان الدول العربية تعاملت مع العراق على انه بلدا محتل والبعض الاخر اعتبر انه شأنا امريكيا وهذا الامر ترك فراغا سياسيا [٣١] . خصوصا ان ايران اتاحت لها الفرصة من خلال سواحلها المطلة على خليج عمان والخليج العربي وزنا مميزا نظرا للاهمية الخليجين في ربط المحيط الاطلسي بالمحيط الهندي ، ودفعت تلك المكانة الاقليمية ايران للبحث عن دور مؤثر بالمنطقة ، ولمكانة العراق واشتراكه بحدوده مع ايران اصبح احدى القوى الفاعلة في تقرير التوازنات الاقليمية [٣٢] . هذه التطورات ادخلت العراق مرحلة جديدة من علاقاته الدولية ، اتسمت بغياب السياسة الخارجية وقرارات الدولة والتفاعل والتفاعل مع النظام الدولي بجميع وحداته [٣٣] . وفي هذه المرحلة اخذت الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي تتطلع الى مكانة العراق ودوره الاقليمي وتوفير الامن ، ورحبت دول مجلس التعاون الخليجي بحذر بالتغير السياسي الذي شهده العراق ، وحددت رؤيتها لهذا التباين بالموقف يعود الى : [٣٤]

١ – نتيجة لأحداث عام ١٩٩٠ وليس لعام ٢٠٠٣ ، حيث بات العراق خارج الحسابات الخليجية كقوة عربية اقليمية يمكن الارتكاز عليها في معادلة توازن القوى في المنطقة ، كما مثل احتلال العراق خطوة مهمة استغلتها الولايات المتحدة الامريكية في القرن الحادي والعشرون لتطبيق استراتيجيتها العالمية الجديدة مع تصاعد حدة الصراع الامريكي الايراني الذي ينتهي احيانا الى مواجهات مباشرة ، وتقدم دول مجلس

التعاون الخليجي الملف النووي الايراني مثالا على قناعاتها ، وقد عزز تلك الهواجس على اضعاف الدور العربي في العراق ، والخشية من اقدام الويات المتحدة الامريكية التخلي عن مصالحها الاقليمية في الخليج العربي مع استمرار الدعم الامريكي لثورات العربية في المنطقة مع الاستمرار ببث اشارات ضرورة احداث تغيرات بالمنطقة .

٢ – السعودية تعتبر محور العمل الخليجي بتاسيس المنظومة الخليجية الى ترتيب الاوضاع السياسية بالمنطقة العربية ، معتبرة ان الامن الجماعي لا يتحقق الا الا اذا كانت كل الدول العربية تمتع بالاستقلال والامن الداخلي ، ورفض السعودية فكرة التحالفات العسكرية بين الدول العربية المعنية وزيادة التعاون بين دول المنطقة كضرورة لتفادي استمرار الخلافات [٣٥] .

٣ – الإرهاب يشكل تحديا رئيسيا لدول مجلس التعاون الخليجي لما له انعكاساته وتاثيره على جميع دول مجس التعاون الخليجي ، كما ان التهديد المستمر من قبل الجماعات الارهابية يعرض المنطقة الى التوتر [٣٦] . وعلى اية حال ان موقف النظام الاقليمي الخليجي اتسم بمحاربة الارهاب ومواجهة اي تكتلات سياسية وخصوم لا تعبر عن حقوق الانسان .

٢ – تركيا

تتجلى الاطماع التركية في رغبتها الاساسية باعادة امجادها في منطقة النظام الاقليمي العربي ، والاشارة على ذلك ما حدث من اقتطاع لواء الاسكندرونه من النظام الاقليمي العربي والحاقه بها والعمل على تهجير العرب ، اضافة الى ذلك الاطماع الاقتصادية في العراق واعتبار الموصل منطقة مصالح لها ، والسعي للحصول على امتيازات اقتصادية للإعادة اعمار العراق [٣٧] . وتظهر خطورة تركيا باحتجاز المياه واقامت السدود الامر الذي دفع العراق الى اعادة الهيكلية الدبلوماسية العراقيه لمواجهة التحديات ، وبلورة دوره الفعال من خلال عقد المؤتمرات والمشاركة بالمحافل الدولية وتعزيز التعاون مع منظومة الاقتصاد العالمي والخليجي [٣٨] . وان الظرف الدولي الذي خلقته المصالح الاقتصادية ابرزها النفط اثره على دول مجلس التعاون الخليجي ، حين ادركت الدور الذي تلعبه ويعد عاملا مؤثرا باستقرار المنطقة والخلاف يزيد من التدخل الخارجي ومن نتائجه اختلال توازن القوى [٣٩] . وقد اثار الدور التركي النشط بابعاده المتعددة حول طبيعة تحركه وتركيزها على تحقيق مصالحها الوطنية ، ووفقا لدراسات متعددة البعض يرى انها تؤكد على استعادة تركيا امجادها الحضارية الاسلامية والبعض الاخر يرى انها تؤكد استمرار التوجه الغربي

لتعزيز انضمامها لاتحاد الاوربي ، مع هذا واجه الدور التركي العديد من التحديات اهمها صعوبة الحفاظ على التوازن بكافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية ، وامام هذه المعطيات ارتقت تركيا على الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي وبادرت الى سلسلة من الاتفاقيات والمشروعات الاقتصادية لاسيما مع العراق ، وفي ظل هذا التصور حددت تركيا علاقاتها مع دول الجوار فضلا عن معارضتها للوجود الايراني مما خلق حالة الصراع بالمنطقة (٤٠) .

٣ – دول الخليج العربي

تشكلت دول النظام الاقليمي الخليجي في مراحل تاريخية متفاوته ، وشهد العقد السابع من مطلع القرن العشرين اكتمال استقلالية هذه الدول ، وعبر مراحل تطوره شهد اوضاعا غير مستقره في توازن القوى المحلية ويتجسد ذلك من خلال النزاعات القائمة ومحاولات السيطرة عليها والاهتمام بالحيلولة دون تحويلها الى صراعات عسكرية ، تصح قضية الحفاظ على امن منطقة الخليج العربي تحتل هرم اولويات الاستراتيجية المنطقة (٤١) . وفي ضوء هذه الاوضاع واجه العراق تحديا وهو تنظيم علاقاته الاقليمية خاصة مع دول الخليج العربي وعلى اسس موضوعية (٤٢) . ورحبت دول مجلس التعاون الخليجي بالتغيير السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، واتخذ الموقف الخليجي الرسمي اتجاها يتفق مع التوجهات الامريكية من حيث الاقرار بالواقع الجديد الذي فرضه احتلال العراق (٤٣) . وجراء الدور الذي يلعبه العراق في المحيط الاقليمي والدولي يهدف الى ضمان هيبة الدولة وتفعيل دور التنمية والاصلاح في جميع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع وبناء قوة عسكرية فاعلة (٤٤) . لكن التطورات السياسية والتغير الذي حصل في العراق كان له تأثير سلبي على امن منطقة الشرق الاوسط والعراق خصوصا ، في تصاعد التطورات السياسية والاجتماعية والفراغ الامني في العراق جعل الجماعات المتطرفة تؤسس لوجودها (٤٥) . واصبح العراق يشكل تهديدا لمنطقة الخليج وخاصة الكويت والسعودية بخلاف دول الخليج الاخرى كالبحرين والامارات وقطر وعمان التي ترى ان التهديد المباشر لامنها يأتي من ايران وليس العراق ، مما ساهم في اعاقة التنسيق الامني الخليجي ، وعلى ذلك كانت استراتجية تعاون مجلس التعاون الخليجي تتركز على تقارب دول الخليج الصغيرة مع العراق لايجاد التوازن مع ايران ولتامين جانب العراق من دولها ، كما سعت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة وعبر اتفاقيات امنية الى تعزيز العلاقات الامنية والسياسية مع ابقاء الوجود الامريكي ، فضلا عن ذلك تستطيع ايضا الجامعة العربية القيام

ايضا بدور التنسيق والاشراف في اطار اعادة اعمار العراق وضمان دخول رؤوس الاموال والعمالة العربية بالتنسيق مع الدولة المصدرة للعمالة من جهة والحكومة العراقية من جهة اخرى وكذلك الامر بالنسبة للبضائع والتبادل التجاري [٤٦] .

الجانب الداخلي

تناول النظام الاقليمي والخليجي ومن خلال تنظيماته عددا من القضايا التي واجهت المجتمع العراقي و العالم الاسلامي ، والتي مثلت اهم مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية ويمكن استعراضها بما يأتي :

الديمقراطية والمشاركة السياسية

شغلت قضية الشورى والديمقراطية المفكرين الإسلاميين في كل مكان وأخذت هذه القضية تطرح بوتيرة متصاعدة ومكثفة في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر وبأنماط مختلفة من الفهم والتحليل. تكشف عن تحول في الرؤية السياسية، وتغير في النظرية الفكرية والسياسية عند الإسلاميين [٤٧] . وقد افرزت ازمة الاحداث العراقية التي مرة على العراق بعد عام ٢٠٠٥ عددا من المؤشرات تؤكد حركة النظام الاقليمي الخليجي والتي تمثلت ببنية النظام العربي ككل وبطبيعة الموقف السياسي للدول العربية [٤٨] . وفي الخليج العربي، تناول التيار الإسلامي قضايا تخص الديمقراطية و الدستور والمشاركة السياسية، واحتلت تلك القضايا حيزاً بارزاً من اهتمامات رموز التيار الإسلامي[٤٩] . مع التركيز على وضع الحلول العلمية والحاسمه للصراعات والنزاعات وعدم اثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي [٥٠] . وفي العراق اسهمت الديمقراطية في مراقبة اداء السلطة وضبط اساءاتها المحتملة وانتهاكاتها للقانون واخضاعها للمحاسبة [٥١] . الامر الذي يكشف ان الحرب الامريكية على العراق قد افرزت تداعيات كثيرة ليس فقط على مستقبل العراق السياسي وانما على مستقبل النظام الاقليمي الخليجي ، من خلال منع تدخل القوى الخارجية بشؤون العراق الداخلية وهذا ما تحقق من خلال عدم وروود بند في الدستور العراقي المؤقت ينص على ان الاسلام هو المصدر الرئيس للتشريع وانما احد مصادر التشريع [٥٢] . ويشغل امن الخليج صدارة اهتمامات السياسية الدولية الاقليمية في التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة ، منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية انتهاء بتنامي الارهاب [٥٣] . الامر الذي عزز الانقسام السياسي وتعميق فجوة الانقسام الاجتماعي والذي اصبح يهدد مفهوم الوحدة الوطنية التي تراجعت وانحسرت لصالح الولاءات والنزاعات القبلية [٥٤] . وعليه فأن الانظمة السياسية القائمة وتحديدا الي تبنت تلعب دورا اساسيا

في تحديد نوعية الثقافة الوطنية المبتغاة لتحول الديمقراطي ([٥٥] . كما ساندت دو مجلس التعاون الخليجي الانتخابات التشريعية في العراق واقرار الدستور واللاجراءات اللاحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية مع دعوة القوى العراقية كافة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كافة اطياف العراق ، وتعبر عن تطلعات المواطنين والمحيط العربي في ارساء دعائم العراق [٥٦] .

الجوانب الاجتماعية وتفاعل النظام الاقليمي الخليجي

في ظل الحراك السياسي داخل دول مجلس التعاون الخليجي ايقنت تلك الدول ان علاقاتها مع العراق وخاصة بعد الانسحاب الامريكي نهاية عام ٢٠١١ تحتاج الى زيادة فاعليتها في الساحة العراقية سواء من الناحية السياسية والاقتصادية ، وقد صاحبها نوع من النفوذ الخليجي للاحاطة بالتطورات في المشهد السياسي العراقي ، وقد سلكت دول الخليج نوع من المرونه في تعاملها مع العراق عبر عدة اشارات ابرزها تيسير الرحلات الجوية ، كذلك تخلي السعودية عن موقفها المتشنج مع العراق ، ناهيك عن حضور ممثلين عن دول الخليج الى قمة بغداد عام ٢٠١٢ [٥٧] . ولم يقتص الامر على هذا بل ما تركته تهديدات الدولة الاسلامية (داعش) في العراق والهجمات التي شنتتها في الكويت والسعودية للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ ، الامر الذي يظهر القدرة القيام بهجمات داخل البلدان ، ويعتمد تأثير هذا العامل على تماسك دول مجلس التعاون الخليجي واستثمارها بنظام الدولة [٥٨] . وعليه ادركت الدول الخليجية خطأ سياستها لان يضر بسياستها الوطنية ويبعد العراق عن محيطه الاقليمي العربي [٥٩] . وتفرض التحديات الداخلية والخارجية تحولات في القرارات ، ولم يقتصر الامر على الجانب السياسي بل الاقتصادي والاجتماعي لما تحمله من تأثير في السياسة الدولية ، فقد شهد العراق منذ عام ١٩٩١، وحتى سقوط نظامه السياسي في ٩ نيسان ٢٠٠٣، تدهوراً كبيراً في جميع الأصعدة. يتمثل هذا التدهور في زيادة البطالة وانخفاض دخل الفرد، وانتشار الفقر وتدهور الخدمات والمرافق العامة، وانتشار الجريمة، وانهيار البنية الاساسية، فضلاً عن القمع والصراع على الهوية والتقوقع في قاع النزاع المذهبي الطاحن. وكان للحصار الاقتصادي والتجاري الدولي الذي فرض على العراق في عام ١٩٩٠، ومنع تصدير النفط الخام، دوراً حاسماً في التدهور الكارثي. ثم جاء الاحتلال الامريكي بعد ان أُغدِقَ بالوعود التي إستُقبلَت بتأييد جماهيري واسع، بأمل إعادة بناء الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية، وتنفيذ مشاريع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة، وتأسيس النظام الديمقراطي القائم على قاعدة توسيع وحماية الحريات الفردية والعامة. الا أن الأمر لم

يقتصر على عدم تحقق تلك الوعود، بل تعداه الى تعرض وحدة الدولة للتهديد، وتعرض آمال المواطنين للانهيار الى درجة إستفحال موجات التهجير الداخلية والخارجية التي شملت الملايين، وذلك بفعل سوء إدارة الاحتلال، والتدخل الأجنبي الواسع في شؤونه، وخاصة منه التطرف الاسلامي المسلح، وضعف القوى السياسية الليبرالية والديمقراطية، وعدم كفاءة القيادات التي حكمت الدولة في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشكلة الأمنية[٦٠] . وعلى الرغم من هذا لم تتوصل الدول الاقليمية الى بلورة موقف موحد تجاه التحولات التي شهدها العراق ، وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعدده اهمها التحفظ العربي ووجود محدودية المواقف العربية المعلنه تجاه التطورات العراقية اما السياسيات والمواقف الجماعية فظهرت من خلال الجامعة العربية الامر الذي انعكس على اضظراب السياسية الاقليمية اتجاه التحولات في العراق [٦١] .

الخلاصة:

تتسابق النظم العربية من اجل الحفاظ على الاستقرار والقضاء على بؤر التوتر والانقسام ، خصوصا بعد موجات التغيير الذي حصلت بالمنطقة العربية والتي يكون من ابرز ملامحها الراهنه الاحتقان الاجتماعي في المجتمعات المتنوعة قبليا او مذهبيا ، ومن ابرز المناطق الساخنة في الساحة العربية هو العراق حيث اثرت التحولات السياسية الاخيرة عليه من خلال التحديات التي واجهته ، ومن واجهة هذه التحديات بذل العراق جهودا كبيره في ربط التخطيط الوطني بعملية اتخاذ القرارات السياسية ، وفي اتون هذه الاحداث تجلى دور مجلس التعاون الخليجي والتي عبرت عن نفسها في موقف او رأي في القضايا الخارجية والداخلية ، واحيانا انقسام وتناقض اتخذ شكلا حادا وعنيفا في اتخاذ المواقف الحاسمة.

واخيرا اثرت الاحداث على الوطن العربي عامة والعراق خصوصا لانتفاع من الظروف المستجدة واستغلال الفرصة بتحقيق المصالحة السياسية الوطنية وارساء التضامن الاجتماعي .

الهوامش:

(١) علي محسن سهرهيد ، التنافس البريطاني العثماني في الخليج العربي ١٨٧١ – ١٩١٣ ، مجلة جامعة بابل ، العدد (٦٨) ج ١ ، كلية التربية ، اذار ٢٠٢٣ ، ص ٥٠٣ .

(٢) حيدر صبري الخيقاني ، جذور التحديث الاجتماعي في العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (١٢) ، جامعة بابل ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣ .

(٣) للمزيد من التفاصيل مراجعة : المصدر نفسه ، ص ٣٣ – ٣٤ ، جعفر الخياط ،صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة ، ط١ ، ١٩٧١ ، ص ١٠ و٢٥ ؛ جعفر الخياط ، العراق في رسائل المس بيل ، تقديم (عبد الحميد العلوجي) ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ٥ .

(٤) علي محسن سرهيد ، المصدر السابق ، ص ٥٠٣ .

(٥) يوسف سامي ، الخليج العربي والجزيرة العربية ، جامعة الانبار (كلية تربية بنات) ، ٢٠١٦ –٢٠١٧ ، ص ١٦.

(٦) حيدر صبري الخيقاني ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٧) عبد العزيز نوار ، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (وثائق غير منشورة) ، ط ١ . عين للدراسات والبحوث، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦ .

(٨) حيدر صبري الخيقاني ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٩) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، ط٢ ، مكز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٧٤ و٩٩ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) نقلا عن محاضرات دراسات ماجستير للعام الدراسي ٢٠٢٠ –٢٠٢١ .

(١٣) عباس محمود المحارمة ، اثر التحديات الداخلية على النظام الاقليمي العربي ، رسالة ماجستير ، علوم سياسية ، ٢٠١٠ ، ص ١٥ .

(١٤) نقلا عن محاضرات دراسات ماجستير للعام الدراسي ٢٠٢٠ –٢٠٢١ .

(١٥) عباس محمود المحارمة ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(١٦) امين علي عزام ، النظام الاقليمي في ظل التحولات الدولية ، مجلة الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، مج ٤٨ ، العدد (٤) ، ٢٠٢١ ، ص٤٨٥

(١٧) نقلا عن محاضرات الماجستير للعام الدراسي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ .

(١٨) هاشم عبد الرزاق الطائي ، التيار الاسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥ – ١٩٩١ ، اطروحة دكنوراه ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٤ .

(١٩) نقلا عن محاضرات الماجستير للعام الدراسي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ .

(٢٠) عباس محمود محارمة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٢١) علي الدين هلال وجميل مطر ، النظام الاقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية) ، د– م، د–ت ، ص ١٩ .

(٢٢) محمد سعيد ادريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٠ ، ص ٤٥ .

(٢٣) نقلا عن محاضرات الماجستير للعام الدراسي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ .

(٢٤) عباس محمود محارمة ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢٥) امين علي عزام ، المصدر السابق ، ص ٤٨٦ .

(٢٦) خضير ابراهيم ، العراق ودول الجوار الاقليمي (دور العراق كعامل توازن) ، مجلة السياسة الدولية ، بغداد ، د –م، ص ١٧٥ .

(٢٧) امين علي عزام ، المصدر السابق ، ص ٤٨٦ .

(٢٨) عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم ، الدوحة ٢٠١٥ ، ص ١٠ .

(٢٩) سعد ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، د –م ، ٢٠١٨ ، ص ٤٨

(٣٠) ظاهر عبد الزهرة الربيعي ، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (١) ، مج (٩) ، ٢٠١٩ ، ص ٤٤٩ .

(٣١) عبد الناصر المهداوي ، دور العراق ومكانته الاقليمية بين ايران والعالم العربي ، المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، اسطنبول ، ٢٠٢١ ، ص ١٠٢ .

(٣٢) محمد كريم كاظم ، العراق ومنطقة الخليج العربي سباق المكانة والدور الاقليمي ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٦٦)، بغداد ، ص ٦٣ .

(٣٣) مروان سالم العلي ، علاقات العراق الدولية ٢٠٢٠ ، د –م ، د – ت ، ص ١٣٦ .

(٣٤) محمد كريم كاظم ، المصدر السابق ، ص ٦٧ – ٦٨ .

(٣٥) سلام جبار شهاب ، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا) ، د – م ، د– ت ، ص ٣٤ .

(٣٦) عبد الفتاح علي السالم الرشدان ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٣٧) امين علي عزام ، المصدر السابق ، ص ٤٩٠ .

(٣٨) مروان سالم العلي ، ص ١٧١ .

(٣٩) سلام جبار شهاب ، ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٤٠) صدام مديد حمد عطية ، الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط واثره في المنطقة العربية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (١١) ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، ص ٣١١ و ٣١٥ .

(٤١) حشوف ياسين ، اشكالية الامن في منطقة الخليج بين السياسات الاقليمية والاستراتجيات الدولية ، اطروحة دكتوراة في العلوم السياسيه ، جامعة محمد خضير بسكرة ، ٢٠١٦ –٢٠١٧ ، ص ٦٢ – ٦٣ .

(٤٢) مروان سالم العلي ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٤٣) محمد كريم كاظم ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٤٤) خضي ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٤٥) انور محمد فرج وجليل عمر علي ، التفاعلات والقضايا الاقليمية في الشرق الاوسط من منظور النظرية الواقعية ، مجلة الدراسات السياسية والامنية ، مج (٢) العدد (٤) ، ٢٠١٩ ، ص ٦٨ و ٦٩ .

(٤٦) امال وهاب عبد الله ، العراق والجوار العربي .. حسابات التوازن وخصوصية التفاعل وشروط الاندماج ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ص ٣٥ – ٣٧ .

(٤٧) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي ، التيار الاسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥ – ١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩١ .

(٤٨) احمد عارف ارحيل الكفارنه ، الاثار السياسية في النظام الاقليمي العربي في ضوء احتلال العراق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج ٢٥ العدد (٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٢٦ .

(٤٩) هاشم عبد الرزاق الطائي ، المصدر السابق ، ص١٩٥ .

(٥٠) عبد العزيز عبد العزيز المهري ، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد واثرها على امن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٠ .

(٥١) مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، اوراق ديمقراطية ...مساءلة الحكومات ومبادئ الحكم الصالح ، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨ .

(٥٢) علي فايز يوسف الدلابيح ، توازن القوى واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١١ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١ ، ص ٤٠ .

(٥٣) عبد العزيز عبد العزيز المهري ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٥٤) جعفر بهلول جابر الحسيناوي،الابعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣ ، ص ٨٣ .

(٥٥) احمد فاضل جاسم داود ، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية : العراق نموذجا دراسة تحليلية في اثر البيئة السياسية وافاقها المستقبلية ، مجلة السياسية الدولية ، بغداد ، ص ٣٥١ .

(٥٦) وضحه ذبيان غانم المطيري ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج ٢٠٠٣ – ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، ص ٣٢ .

نقلا عن المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية الموسوم (57)

(التغيير في البلدان العربية واثره في العراق ومنطقة الخليج العربي) ، ٢٠١٣ ، ص ٣ .

كاليفورنيا ، ٢٠١٦ ، ص ٣٤ . جي مارتيني واخورون ، افاق تعاون بلدان الخليج العربي ،(58)

حميد شهاب احمد ، العراق ومنطقة الخليج ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٣٧) ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨١ . 59)

(٦٠) نقلا عن المجتمع العراقي من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٠ : مقاربة سوسيولوجية في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسكاني والاجتماعي ، د –م ، د– ت ، ص ١٢ .

(٦١) يوسف محمد شكري محمد رضا ، خيارات السياسة الخارجية للعراق نحو اعادة الدور الاقليمي في ظل تحديات البيئة الداخلية والخارجية ، رسالة ماجستير جامعة الشرق الادنى ، ٢٠٢٣ ، ص ٦٣ .

المصادر

اولا : الوثائق المنشورة

- عبد العزيز نوار ، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (وثائق غير منشورة) ، ط ١ . عين للدراسات والبحوث، القاهرة ، ٢٠٠١ ،

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية

١ – جعفر بهلول جابر الحسيناوي،الابعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣ .

٢ – حشوف ياسين ، اشكالية الامن في منطقة الخليج بين السياسات الاقليمية والاستراتجيات الدولية ، اطروحة دكتوراة في العلوم السياسيه ، جامعة محمد خضير بسكرة ، ٢٠١٦ –٢٠١٧ .

٣ – عباس محمود المحارمة ، اثر التحديات الداخلية على النظام الاقليمي العربي ، رسالة ماجستير ، علوم سياسية ، ٢٠١٠ .

٤ – علي فايز يوسف الدلابيح ، توازن القوى واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ – ٢٠١١ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١ .

٥ – عبد العزيز عبد العزيز المهري ، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد واثرها على امن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٠ .

٦ – هاشم عبد الرزاق صالح الطائي ، التيار الاسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥ – ١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .

٧ – وضحه ذبيان غانم المطيري ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج ٢٠٠٣ – ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ – ٢٠١١ .

٨ – – يوسف محمد شكري محمد رضا ، خيارات السياسة الخارجية للعراق نحو اعادة الدور الاقليمي في ظل تحديات البيئة الداخلية والخارجية ، رسالة ماجستير جامعة الشرق الادنى .

ثالثا : الكتب العربية

١ – امال وهاب عبد الله ، العراق والجوار العربي .. حسابات التوازن وخصوصية التفاعل وشروط الاندماج ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية .

٢ – ، جعفر الخياط ،صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة ، ط١ ، ١٩٧١ .

٣ – جعفر الخياط ، العراق في رسائل المس بيل ، تقديم (عبد الحميد العلوجي) ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

٤ – جي مارتيني واخورون ، افاق تعاون بلدان الخليج العربي كاليفورنيا ، ٢٠١٦ .

٥ – خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، ط٢ ، مكز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٦ – سلام جبار شهاب ، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا) ، د – م ، د– ت .

٧ – سعد ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، د –م ، ٢٠١٨ .

٨ – علي الدين هلال وجميل مطر ، النظام الاقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية) ، د– م، د–ت .

٩ – عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم ، الدوحة ٢٠١٥ .

١٠ – عبد الناصر المهداوي ، دور العراق ومكانته الاقليمية بين ايران والعالم العربي ، المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث ، اسطنبول ، ٢٠٢١ .

١١ – المجتمع العراقي من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٠ : مقاربة سوسيولوجية في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسكاني والاجتماعي ، د –م ، د– ت .

١٢ – مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، اوراق ديمقراطية ...مساءلة الحكومات ومبادئ الحكم الصالح ، العراق ، ٢٠٠٥.

١٣ – مروان سالم العلي ، علاقات العراق الدولية ٢٠٢٠ ، د –م ، د – ت .

١٤ –) يوسف سامي ، الخليج العربي والجزيرة العربية ، جامعة الانبار (كلية تربية بنات) ، ٢٠١٦ –٢٠١٧ .

رابعا : المجلات

١ – ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (١٢) ، جامعة بابل ، ٢٠١٣ .

٢ – جامعة الانبار ، كلية التربية الاساسية ، العدد (١٣) ، ٢٠١٦ – ٢٠١٧ .

٣ – مجلة الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، مج ٤٨ ، العدد (٤) ، ٢٠٢١ .

٤ – مجلة السياسة الدولية ، بغداد ، العدد (٦٦) ، ٢٠١٣ .

٥ – مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد (١) ، مج (٩) ، ٢٠١٩ .

٦ – مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (١١) ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك .

٧ – مجلة الدراسات السياسية والامنية ، مج (٢) العدد (٤) ، ٢٠١٩ .

٨ – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج ٢٥ العدد (٢) ، ٢٠٠٩ .